



وفي معرض إجابتهم عن الأسباب الرئيسية لتشبههم بالمغرب واعتزازهم بالانتماء إليه، استحضر المشاركون في الاستشارة المواطنة، على الخصوص، المؤسسة الملكية، وجمالة الملك محمد السادس، والهوية الوطنية، والتقدم المحرز في مجال البنيات التحتية وفي تنمية البلاد، والنهوض بحقوق المرأة.

غير أن تعزيز الرابط بين المملكة المغربية ومواطنيها المقيمين في الخارج وضمن استمراريته، يظل رهينا ببذل مجهود وطني أقوى، من أجل التفاعل الإيجابي مع انتظاراتهم وتطلعاتهم، وإيجاد الأجوبة المناسبة للإكراهات والمشاكل التي يواجهونها، سواء في بلدان الاستقبال أو في المغرب.

وقد مكنت مختلف جلسات الإنصات والنقاشات والاستشارات التي أجراها المجلس في إطار بلورة هذا الرأي من الوقوف عند خمسة انتظارات أساسية لدى مغاربة العالم :

على الصعيد الديني: ثمة إجماع بشأن الحاجة إلى تعزيز وتعميم النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني في وضوحه واعتداله الروحي، هذا النموذج القائم على مؤسسة إماراة المؤمنين، والمرتكز على منح الأولوية لإعمال العقل وحماية قيم الحياة وصون كرامة الإنسان، وذلك في احترام للتشريعات والبيئة الثقافية لبلدان الاستقبال بما يمكن من إرساء ممارسة دينية متوازنة، تدعو إلى قيم التعايش والحوار، وتتصدى لكل أشكال الدعوة إلى الكراهية، والعنف والتطرف.

في المجال الثقافي: تم الإشارة إلى تعزيز الاستفادة بشكل أفضل من تعليم اللغة العربية، ومعرفة تاريخ المغرب والاطلاع على حياته الثقافية، كتطلع مشروع لدى مغاربة العالم. في هذا الصدد، فإنهم يفضلون الدعامات الرقمية والخدمات المبتكرة «خارج الأسوار» بدلا من المقاربات التقليدية المتمثلة في إحداث مراكز ثقافية تحتضنها مقرات ثابتة ومكلفة لكنها ضعيفة الجاذبية.

في المجال الاقتصادي: جرى التشديد على ضرورة تعزيز التمثيلية في الخارج للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وإبراز الفرص الاقتصادية المتاحة بالمغرب. كما ينبغي إعطاء دفعة قوية لمختلف آليات وتدابير الاستقبال والدعم والانتصاف الموضوعة رهن إشارة مغاربة العالم وضمن حسن اشتغالها. من جهة أخرى، من بين الانتظارات التي يعتبرها مغاربة العالم ذات أولوية في هذا المجال، نذكر ضرورة القضاء على العراقيل الإدارية ومكافحة سلوكيات الفساد، وبشكل عام انتهاكات الأخلاقيات في مجال الأعمال والعلاقات الاقتصادية والخدمات العمومية.

في ما يتعلق بالخدمات القنصلية والإدارية والاجتماعية. يعتبر استكمال عملية الرقمنة ونزع الطابع المادي عن المساطر والإجراءات من أجل إضفاء المرونة على العلاقات بين الإدارة والمترفقين، من بين الانتظارات الأساسية لمغاربة العالم.

على مستوى التمثيلية السياسية: ينبغي أن ينظر إلى هذه المسألة في شموليتها، بحيث تتسع للمشاركة في آليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وتشجيع الحوار المواطن والانخراط في تدبير الشأن العام.

إن حرص الدولة المغربية على النهوض بأوضاع وحقوق مغاربة العالم، وتوطيد الرابط الذي يصلهم بالمملكة، يتجلى في تعدد وتنوع المؤسسات والاستراتيجيات والبرامج المخصصة لهذه الفئة.

غير أنه يلاحظ أن القطاعات والمؤسسات المعنية بمغاربة العالم، لازالت تعمل بشكل منعزل عن بعضها البعض عوض إعمال آليات التنسيق والشراكة والالتقائية في خدمة مصالح مغاربة العالم. يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في المنظومة المؤسساتية، جراء التغييرات التي تطرأ باطراد على الهيكلات الحكومية (وزارة مكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وزارة منتدبة ثم قطاع مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، وما إلى ذلك)، مما ينتج عنه: تكرار بعض البرامج؛ كثرة الفاعلين المكلفين بشؤون مغاربة العالم؛ تداخل بين اختصاصات هؤلاء الفاعلين أحيانا؛ مبادرات موجهة لفائدة مغاربة العالم غير معروفة بالقدر الكافي؛ هدر للموارد؛ بعض المشاريع بلغت مداها؛ قصور في مجال التوجيه والتتبع والتقييم وآليات التنفيذ.

انطلاقاً من هذا التشخيص، الذي يتقاسمه المجلس مع مختلف الفاعلين والأطراف المعنية، يوصي المجلس بمدخل التغيير التالية في خدمة مغاربة العالم :

على مستوى الإطار المؤسسي : يدعو المجلس إلى تجديد الهندسة المؤسسية الحالية من خلال :

✎ إناطة مهمة الإشراف على بلورة وحسن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمغاربة العالم بوزير مكلف بشؤون مغاربة العالم منتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج؛

✎ الارتقاء بأدوار مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج جعلها مؤسسة عمومية استراتيجية خاصة بمغاربة العالم تشكل الذراع التنفيذي لتنزيل الاستراتيجية المشار إليها، وذلك بتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة والأطراف المعنية. ويوصى بأن توضع هذه المؤسسة تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بمغاربة العالم الذي يترأس مجلس إدارتها، وينبغي أن تخول الاختصاصات والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها على نحو أمثل.

✎ الارتقاء باللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة إلى لجنة استراتيجية عليا، محدثة لدى رئيس الحكومة ومكلفة حصرياً بقضايا مغاربة العالم. وينبغي أن تضم هذه اللجنة مختلف الأطراف المعنية وأن توكل إليها سلطات واسعة في مجالي المتابعة والتحكيم المرتبطان بتنفيذ البرامج الموجهة لمغاربة العالم.

على مستوى جودة الخدمات المقدمة من لدن الإدارة وباقي الفاعلين المعنيين لفائدة مغاربة العالم :

✎ من أجل الاستجابة بطريقة ناجحة وملائمة لحاجيات مغاربة العالم، يوصي المجلس بإحداث منصة رقمية وحيدة (على غرار مبدأ الشباك الوحيد) لتيسير العمليات والتفاعل بين كل الفاعلين في المنظومة الموجهة لمغاربة العالم. ويتعين أن تخول لهم هذه المنصة إمكانية الولوج إلى مختلف الخدمات والمعلومات والمساطر التي تهمهم (الوثائق القنصلية، وتقديم الدعم في مجال الاستثمار، والمعلومات الثقافية، وتدريس اللغة العربية، وغير ذلك).

✎ تعزيز الموارد البشرية العاملة في البعثات القنصلية من حيث العدد والكفاءة وتنوع القدرات والتدخلات، وتعزيز الوحدات القنصلية المتنقلة في البلدان التي تسجل ضعفاً في الخدمات الرقمية؛

على مستوى الاستفادة من الخدمات الدينية والثقافية

✎ العمل بتعاون وثيق مع السفارات على تفعيل عرض الخدمات المتعلقة بالجانب الديني الموجهة لمغاربة العالم في بلدان الاستقبال، وملائمتها مع خصوصية كل بلد، مع وضع أهداف محددة وفق برنامج زمني دقيق، والحرص إشراك جميع الأطراف المعنية.

✎ إحداث جيل جديد من البنيات في مجال النهوض بالعمل الثقافي للمغرب بالخارج، تعمل وفق نمط تدبير مرن ودينامي ومرتكز على التكنولوجيا الرقمية، وهي بنيات تسمى (hors-murs) أي غير مرتبطة بتشييد بناية داخل مجال ترابي معين أو تدبير إداري كلاسيكي. وينبغي أن يناط بهذه البنيات تنظيم ملتقيات منتظمة بالمغرب حول مغاربة العالم وبلدان الإقامة حول المغرب، على أن تتخذ هذه الملتقيات شكل منديات للحوار ومعارض وحفلات وفعاليات ثقافية وأنشطة لتعزيز قيم المواطنة.

على مستوى الحماية الاجتماعية

✎ الانخراط في حوار مع بلدان الاستقبال بهدف تحيين و/أو توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضمان الاجتماعي بهدف تسيط الشروط التي تعيق استفادة مغاربة العالم من حقوقهم المرتبطة بالتقاعد والرعاية الصحية عند عودتهم بشكل نهائي أو مؤقت إلى المغرب.

